Document: REPL.VIII/5/C.R.P.3
Agenda 4
Date: 19 December 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق – الدورة الخامسة
روما، 18–19 ديسمبر/كانون الأول 2008

للموافقة

مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق

يرجى من هيئة المشاورات النظر في الفقرات المنقحة أدناه:

واو - تغيُّر المناخ

67- عمل الصندوق على مدى الثلاثين عاماً السابقة على مساعدة السكان الريفيين الفقراء الذين يعيشون في أحوال مهمّشة أو في ظروف إيكولوجية زراعية غير مواتية على إدارة مواردهم الطبيعية بصورة أكثر استدامة، وزيادة إنتاجيتهم الزراعية، والحد من تعرضهم للصدمات المناخية. وبات جلياً بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة أهمية التركيز بوضوح أكبر على تغيُّر المناخ. وفي الحقيقة فإن دعم الصندوق للمشروعات لا يمكن أن يكون فعالاً ما لم تتم مراعاة الآثار الفعلية والمحتملة لتغير المناخ بشكل كامل في تصميم تلك المشروعات وتنفيذها. وتوفر العديد من المشروعات الآن الدعم بالفعل للمجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ؛ كما يتمتع الصندوق ببعض الخبرة المحدودة في مساعدة تلك المجتمعات المحلية على الاستفادة من أنشطة التخفيف من آثار تغيُّر المناخ. ويوفِّر النموذج التشغيلي للصندوق مجموعة من الوسائل والعمليات الجديدة التي يزداد استخدامها لكفالة مراعاة قضايا تغيُّر المناخ بصورة منتظمة في الاستراتيجيات القطرية، وفي تصميم المشروعات وتنفيذها، وفي حوار السياسات الوطنية. ويشمل ذلك إجراءات الحماية المتعلقة بالإدارة البيئية والتنمية المستدامة (انظر الفقرة 36).

68- وقدَّم الصندوق حتى الآن مساهماته على صعيد السياسات الدولية بصورة رئيسية من خلال آليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. واندرجت هذه المساهمات في إطار الاستجابة المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة، وركّزت بشكل خاص على لفت الانتباه إلى احتياجات المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في التكيُّف مع تغيُّر المناخ، والفرص التي يتيحونها للمساهمة في التخفيف من آثاره. ويعمل الصندوق مع طائفة من الشركاء، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية؛ وبرنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغيُّر المناخ والقابلية للتأثر به والتكيُّف معه في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ؛ والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر التي يستضيفها الصندوق؛ والوكالتان الأخريان اللتان يوجد مقرهما في روما، وهما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي؛ والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومراكز البحوث الأعضاء فيها.

69- وخلصت الهيئة بأن على الصندوق أن يعمل على تعزيز انخراطه أكثر فأكثر في قضايا تغيُّر المناخ كوسيلة أساسية لتمكين الريفيين الفقراء من النساء والرجال من التغلب على الفقر. وسيقوم الصندوق تحديداً بما يلي:

- الاستفادة من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وكفالة أن تستند أنشطة الصندوق على المستوى القطري باستمرار وانتظام على فهم للآثار المحتملة لتغيُّر المناخ، وأن تُدرج أنشطة التكيف مع آثار تغير المناخ حيثما كان ذلك مناسباً في تصميم المشروعات على نحو يتسق مع السياسات الوطنية، ويساند الحكومات في جهودها لتحقيق أهدافها المتصلة بتغير المناخ.

- وبغية تيسير التكيف في البلدان الضعيفة، توجيه المزيد من الاهتمام إلى تصميمات المشروعات لتطوير القدرات في مجالات الاستعداد للمخاطر، وتنويع وسائل كسب العيش، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحسين وتنفيذ التقنيات والتقانات الزراعية.

- وضع استراتيجية مؤسسية بشأن تغيُّر المناخ وعرضها على المجلس التنفيذي لإقرارها في أبريل/نيسان 2010. وستتضمن هذه الاستراتيجية دراسة عن سبل ضمان استجابة الصندوق بطريقة سريعة، ومناسبة، ومتماشية مع مهمته في البلدان التي تؤدي فيها المخاطر المناخية المتكررة إلى عرقلة البرامج والمشروعات المدعومة من الصندوق. وستتسم هذه الاستراتيجية بتركيز تشغيلي قوي: إذ أنها ستستفيد من خبرة الصندوق الجارية والسابقة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على حد سواء، ومن والممارسات والاستراتيجيات المعمول بها في المنظمات الإنمائية الأخرى، وستساعد على كفالة إيجاد تفاهم مشترك حول القضايا الرئيسية المتعلقة بتغيُّر المناخ وتوجيه إدماجها بالكامل في عملياته وجهوده على صعيد المناصرة.[1]

- الحفاظ على تركيزه على مهمته ومزاياه النسبية، مع القيام في الوقت ذاته بتكميل موارده الأساسية عن طريق الانفتاح على التمويل الإضافي الذي سيمكنه من توسيع دوره في التصدي لقضايا تغيُّر المناخ بوتيرة أسرع وبفعالية أكبر، وتغطية التكاليف الإضافية التي تفرضها التحديات المرتبطة بالمناخ على الاستثمارات في التنمية.

- العمل مع الشركاء من أجل (أ) دعم تطوير نظام ما بعد كيوتو، مع مراعاة القضايا التي تشغل المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة، ولاسيما النساء، وبما يشمل الشعوب الأصلية، وتمكين منظماتها من الإدلاء برأيها في التصميم؛ (ب) العمل مع تلك المجتمعات المحلية على الاستفادة من النظام الجديد بمجرد وضعه.

[1] ستسترشد الاستراتيجية بالمبادئ التوجيهية المقبلة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وستشير الاستراتيجية أيضاً إلى إطار عمل هيوجو 2005-2015: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، وذلك لضمان تعميم قضية التخفيف من مخاطر الكوارث في عمليات الصندوق، حيثما كان ذلك ملائما.